

نكرة بوصفها أي تركيب يكون كذا ان صح جواب الشرط محذوف دل عليه  
 المذكور كصوغ واق أي صوغ كصوغ كذا فهو مصدر محذوف والبطل  
 يعنى بالواجبة الحياح سمي بذلك لبطلان الحياح عند ملاقاته أو لبطلا  
 الصغار به ويقال للرجل بطل والمرأة بطلية كما يقال شحاعة افارة في  
 المصباح والاحزاب والادب عن الامم كذا في شستر ط له زيادة على  
 ما سبق في الاضمار بالذي كان قد علمت الإشارة لذلك وتخير عن الاسم  
 الكبير كذا قال مبتدأ أو الاسم الكريم خبر والبطل مفعول منصوب بالوفاي  
 ويجوز جوهه بالوفاي كما علم من باب الاضافة اه فارضى فتقول الواقعة  
 الله كذا ولا يجوز ان تحذف الله من واقبه خلافا لابن الناظم قال ابن  
 هشام ليد عائد الاوول واللام لا حذف الا في الضرورية قلت ولا في حذوها  
 يؤدي الى الخلو من الخافي المثل ويطا ذكره اه شيخ الاسلام ما رقت ما  
 اسم يكن وصير بالصب خبرها وحتمه رقت صلة ال من الفعل والفتل  
 والمضاف اليه صلة ما والعائد محذوف والضمير المضاف اليه غير عائد  
 الى ال ابن بنا المفعول بمعنى قطع ونحمله جواب الشرط وقوله  
 والفصل مضاف علمه والمصطفى تفسيرى فوجب ان يوزن الضمير الى ما  
 تقر بان المصفة اذا حوت على غير من ههنا لم تنفع ان ترفع ضميرها مستمرا  
 او ترفع  
 بفتحين وهو ما سواى نصف مجموع  
 حاشية الف يبين او البعيدتين على السواء كالاثنتين فان حاشية العلى  
 واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك اربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب  
 ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد اذ حاشية له ستملى حتى يقم مع العليا  
 وقيل عدد لوضع جوابا في حوكه عندك والمركب ههنا الا لفظ الدالة على  
 المحدود كما يقال لجمع اللفظ الدال على الجماعه ثم ان العدد قد يذكر من غير  
 ارادة معدوده وهو العدد المطلق ضيق فيه بالتاء الاعلى نحو ثلاثة نصف  
 ستة ولا يتصرفي لانه علم وان اريد معدوده ولم يذكر ضمير من صامه مضان اي للعلمه  
 وابتغى يست من نوال اجاز الاثبات بالتاء وعدمه كمن الاضطر الاثبات الجنسية  
 بها المذكور وعدمه المونث وان ذكر المحدود فسيما في كلام الساطم والثاني  
 ثلاثة بالنصب مفعول لقوله قل لانه بمعنى اذكر وقيل اريد مجرد اللفظ وهو  
 اه فخرى

جايز

جايز كما سبق اه فارضى ويجوز ضم الوهم بالابتداء والتاء نعت له وهو الذي  
 سوغ الابتداء به والباقي للملاسة ومجملته قل جوهه كما افاده العرب  
 المشبهة للمم بمعنى اى والغاية داطلة كما يصح به قول التويع معير الثلاثة  
 والعشرة وما بينهما في عدماى معدودا كما ذكره في الصد  
 المتعلق بقوله جوهه والميم مفعول مقدم بقوله اجره وقفا حال من  
 الميزر واللفظ متعلق بجهاوى الاكثر متعلق بقلة ومطلوب لجها على  
 سبيل التنازع نعت التاء في ثلاثة نحو جرح واحد واثنان وواحدة  
 واثنان فانها حارجه عن القياس فتذكر المذكور وتكون المونث قال ابن ابي عمير  
 وانما اثبتت التاء في عدد القياس فتذكر المذكور وتكون المونث قال ابن ابي عمير  
 الثلاثة واخوانها اسماء جماعات كمررة وامر ووضفة فالاصل ان تكون بالتاء  
 لتوافق نظائر هاتوا تصحبا الاصل مع المذكور لتقديم مرتبه وحذف  
 مع المونث فاقا بينه وبين المذكور لتأخر مرتبه لم يصفى العدد في الفا  
 الا الى جمع قلة نحو محل اصناف الى جمع قلة اذ لم يكن بناء القلة سدا اقباسا  
 او سماعا والاولى لذلك منزلة المحدود فالاول نحو ثلاثة فوافق جمع قوله  
 بالفتح على اقر سدا والثاني نحو ثلاثة بسووع فان اشباعا قليل الاستعمال  
 وهو غير كاف الا ان يوصف بهما للتوضيح وبه تعلم ان كلام الشارح ليس على خلافه  
 النعل  
 نحو ثلاثة اقل من وقد يتخلف كل واحد من هذه الامور الثلاثة فتضاف  
 للمعدود ان كان مائة نحو ثمانية وتسعائة ونحو ثلاث مائة للملوك  
 ونضاف لجمع الصحيح في مسئلتين احدهما ان يهمل تكسير الكلمة نحو سبع  
 سموات وخمس صلوات وسبع برة والثانية ان يجاور ما همل تكسيره نحو  
 سبع سنبلات فانه في التنزيل يجاور لسبع بقران ونضاف لبناء الاكثر في  
 مسئلتين احدهما ان يهمل بناء القلة وذلك نحو ثلاث جوار واربعة  
 رجال والثانية ان يكون اربعا قلة ولكن سدا في نزل لذلك منزلة المونث  
 كذا هو وزاد بعضهم احد اربعة جمع التصحيح في مسئلتين ايضا احدهما ان  
 يكون تكسير الكلمة غير مقيد بنحو ثلاث سعادان فان جمع سعاد على  
 سعاد خلافا لقياس والثانية ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو

لب